

نُخْبَةُ الإِغْلَامِ الْجِهَادِيّ

www.nokbah.com



ربيع ثاني 1433 هـ | 02 - 2012 م

قِسْمُ التَّفْرِيحِ وَالنَّشْرِ

الجزء ٩ قة

رسالة الأمل والبشر لأهلنا في مصر

الشيخ المجاهد/ أيمن الظواهري (حفظه الله)



إنتاج : مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي

النوع : إصدار صوتي

المدة : ٢٤ دقيقة

الناشر : مركز الفجر للإعلام

بسم الله الرحمن الرحيم

نُخْبَةُ الإِغْلَامِ الْجَهَادِيِّ
قِسْمُ التَّفْرِيعِ وَالنَّشْرِ

يقدم

تفريع الحلقة التاسعة (9) من:

رسالة الأمل والبشر لأهلنا في
مصر

للشيخ المجاهد/ أيمن الظواهري (حفظه
الله)

الصادرة عن مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي
ربيع الثاني 1433 هـ
2012 / 02 م

(وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ
اللَّهِ يَنْصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ
الرَّحِيمُ)

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، أيها الإخوة المسلمون في كل مكان؛ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

فهذه هي الحلقة التاسعة من رسالة الأمل والبشر لأهلنا في مصر؛ وكنت قد وصلت في الحلقة السابعة إلى سعي الإنجليز في إفساد نظام الحكم في مصر عبر إنشاء الدولة العلمانية العصبية التي تزعم أنها مستقلة ديمقراطيًا بينما تسيّرُها في الحقيقة جِراب المحتل ومدافعه.

وذكرت أن الإنجليز قد سعوا لذلك عبر عدة مساعٍ:

أولها: إفساد النظام التشريعي.

وثانيها: منح مصر استقلالاً زائفاً.

وثالثها: إيجاد الدولة القومية العصبية فيها.

ثم الوسيلة الرابعة: وهي السماح بحياةٍ سياسيةٍ زائفةٍ فاسدةٍ فيها.

وقد تمّ لها ذلك عبر عدة وسائل، أهمّها: فرض دستور علماني بقوة المحتل وسلطانهِ، ثم السماح بحياةٍ سياسيةٍ ذات أقطابٍ ثلاثة: المعتمد البريطاني، والقصر، والأحزاب.

يحرصون على رضا المعتمد البريطاني الذي يراقب اللعبة عن بعد ويتدخل عند اللزوم.

وقد بلغت الحياة السياسية في مصر قاع مستنقع الفساد بحادثة الرابع من فبراير لعام 1942.

ثم في الحلقة الثامنة تركتُ السرد التاريخي لأتطرق فيها لتهنئة المفرج عنهم من سجون إسرائيل، ولتهنئة الأمة المسلمة باستشهاد الشيخ الفاضل جمال إبراهيم شتيوي المصراتي المعروف بعطية الله -رحمه الله رحمةً واسعة-، ولأحبي فيها الأبطال الذين فجّروا أنبوب الغاز لإسرائيل، وللحديث عن مصادمات الجيش ونصاري الأقباط، ثم ختمتها برسالة تثبيتٍ وتأيدٍ لإخواننا الأسرى.

وفي هذه الحلقة أجدني مضطراً أيضاً لترك السرد التاريخي للتطرق للأحداث المتسارعة في مصر وما

حولها.

وتبشيراً لأمتنا المسلمة ولكل الأحرار والشرفاء في هذه الدنيا ولكل مستضعف مظلوم مضطهد من الغرب المستكبر، أرف لهم جميعاً في بداية حديثي التهنئة بتسارع انكماش النفوذ الأمريكي في العالم، فقد كان من آخر علامات هذا الانكماش والتراجع تخفيض ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية الأخيرة وهو الحدث الجلل الذي اضطر أوباما لإعلانه بنفسه ويحاول أن يخفف من وطأته على الشعب الأمريكي.

إنَّ الأزمات التي تواجهها أمريكا والتي اضطرتها لتخفيض ميزانيتها الدفاعية كان السبب الأكبر فيها هو توفيق الله للمجاهدين للإثخان في إمبراطورية الشر المعاصرة، وقد بدأ هذا الإثخان بالغزوات المباركات في واشنطن ونيويورك وبنسلفينيا، ثم بالمقاومة الجهادية العملاقة التي واجهت الغطرسة الأمريكية في أفغانستان والعراق، فاضطرت أمريكا لأن تقبل بالهزيمة في كليهما وتسحب قواتها من العراق ثم تشرع في سحب قواتها من أفغانستان، ثم تقبل بل وتلج في طلب التفاوض مع الإمارة الإسلامية التي كانت تعتبرها مجموعة إرهابية يجب القضاء عليها.

ثم جاءت الانتفاضات العربية المباركة لتثبت للأمريكان أنهم يواجهون صحوة عامة تعم العالم الإسلامي والعربي، وتزامن هذا مع إدراكهم أنَّ الغطرسة العسكرية لم يحنوا منها إلا الخسائر.

لقد أثبتت الهبّات الشعبية العربية أنَّها إسلامية في توجُّهها الأغلب، وأنها انتفضت ثائرة ضد عملاء أمريكا الذين أفنوا أعمارهم في كبت التوجُّه الإسلامي لشعوبهم بتوجيه ودعم وتخطيط من أمريكا، والذين حولوا بلادهم لمحطات تعذيب واعتقال وتنكيل ضمن المنظومة الصليبية الصهيونية.

وإزاء فشل أمريكا العسكري وأزماتها الاقتصادية ببركة تضحيات المجاهدين، وإزاء سقوط الأنظمة المنقذة لسياسات أمريكا، وإزاء التوجُّه الإسلامي للشعوب المنتفضة على الظلم؛ قرَّرت أمريكا أن تتراجع خطواتٍ للخلف، وأن تحاول أن تشق صف التيارات الإسلامية، وأن تفرغ طاقة التأييد الشعبية لها، وأن تصرف هذا

التوجُّه الجارف نحو الإسلام المعادي لأمريكا إلى مسارب ومناهات ودَوَّامات تضيع فيها قوته وتتبدد فيها طاقته، أي باختصار بدأت أمريكا تلجأ لأساليب الثعالب بعد أن كانت تُعاملنا بأساليب الذئاب.

ولكنني قبل الاسترسال في الحديث عن هذا الواقع الجديد أودُّ بدايةً أن أشير بإيجاز لأمرين:

الأول: وهو يتعلّق بأسرى أمتنا لدى أمريكا الذين تنكّرت أمريكا حيالهم بكل ما وقّعت عليه من اتفاقات ومعاهدات، فعلى أمريكا أن تفرج عنهم وعلى رأسهم الشيخ عمر عبد الرحمن، شاءت أم أبت وهي مفرجة عنهم بإذن الله وقوته، وقد تحاول أمريكا أن تتذرّع بآية حيلة لتمرير ذلك الإفراج، ولكنها في النهاية لا بد أن تفرج عنهم بقوة الله وقدرته، وهذه رسالة على أمريكا أن تفهمها جيّدًا، بل عليها أن تفهم أن العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر ليس هو نفسه قبله، وأنه بعد هزيمتها في العراق وأفغانستان ليس هو نفسه قبلهما.

الأمر الثاني: هو تحية إعراز وإكبار لمن فجّروا أنبوب الغاز لإسرائيل للمرة العاشرة، جزى الله هؤلاء الأسود خير الجزاء على رفضهم ونبذهم للخنوع والخضوع والاستسلام الذي يفرضه النظام الحاكم في مصر على شعوبنا وأمتنا، جزاهم الله خير الجزاء على إبقائهم على روح الجهاد ضدّ إسرائيل مشتعلةً في مصر الرباط والجهاد، وأسأل الله أن يحفظهم من كيد اليهود وكيد المستسلمين لهم.

إخواني المسلمين في مصر، لقد أزيح حاكمٌ فاسد واستمر الحكم الفاسد، وليس الهدف المرجو هو الوصول للحكم وصولاً حرّاً متمكناً أو مقيّداً مستضعفاً، ولكن الهدف هو الحكم بالإسلام. وإضاعة الجهود في الوصول للحكم دون أن يؤدي ذلك للحكم بالإسلام مصيبة، أما مصيبة المصائب فهي الوصول للحكم ثم الحكم بغير الإسلام أو بما يضادّ الإسلام أو بما يعادي الإسلام.

وهناك معالم أساسية للتغيير يجب أن يحقّقها كلُّ مخلص في مصر عامة وفي الحركة الإسلامية خاصة، وبدون تحقيقها سيظل النظام الفاسد يفسد علينا ديننا

ودنيانا، وسأشير هنا بإيجاز لثلاثة من أهم هذه المعالم، وهي: حاكمية الشريعة، والتحرر من التسلط الخارجي، ورفع الظلم الاجتماعي.

أما بالنسبة لحاكمية الشريعة، فنحن أمام مرجعيتين بل عقيدتين، لمن الحكم؟ للشعب أم لخالق الشعب؟ وإذا سلمنا لخصوم الإسلام بأن السيادة للشعب فقد انهزمنا قبل أن نخوض المعركة، ولا يجدر بنا أن نغفل عما تنبه له عبد الغفار محمد - وهو القاضي العلماني - حينما أكد على أن من أدلة مخالفة الدستور للإسلام أن عديدًا من مواده تمنح مجلس الشعب حق التشريع وسن القوانين بينها هي في الإسلام لله وحده، وقد يجادل البعض بأننا نسلم لأعداء الإسلام بمرجعيتهم بأن السيادة للشعب ثم نحقق أهدافنا جزءًا جزءًا، وهذا خداعٌ للنفس، فلا يمكن أن تتحقق المكاسب الجزئية بتضييع الأصل، لا بأس بتحقيق المكاسب الجزئية إذا لم نضيع الأصول، وإذا لم تكن هذه المكاسب المزعومة ضررها أكبر من نفعها.

أما إذا تحقق الشران بأن ضيعنا الأصل ثم كانت المكاسب الجزئية ضررها أكبر من نفعها؛ فقد خسرنا الدنيا والآخرة، واستمر النظام الفاسد في الحكم والتسلط بما سلمنا له من شرعية وأقررنا له من مرجعية.

والبعض يزعم أن المادة الثانية من الدستور الحالي كافية وما نحتاجه فقط هو أن نفعلها، وهذا خطأ، فإن المادة الثانية ثغرة كبرى تسمح للعلمانيين ولخصوم الإسلام بأن يستمروا في تحكيم القوانين العلمانية الوضعية وفرضها على رقاب المسلمين، وما يشيرون له من حكم للمحكمة الدستورية في تفسير هذه المادة ليس بدليل، فلتلك المحكمة نفسها أحكامٌ أخرى مخالفة صراحة للشريعة وممانعة من تطبيقها، وقد أورد الشيخ أحمد عشوش - حفظه الله - في مقالة له أمثلة فاضحة - أو قل فاجرة - منها تضاد الإسلام صراحةً وبلا حياء، ثم إن هناك حكمًا سابقًا للمحكمة الدستورية العليا بأن المادة الثانية من الدستور لا تعمل بأثر رجعي، أي إن كل مواد الدستور والقوانين السابقة لها والتي تشكل معظم الدستور والقانون شرعية واجبة النفاذ مع أن

الكثير منها -إن لم يكن أكثرها- مخالفٌ وأحيانًا مضادٌ للشرعية الإسلامية، ولا يجدر بنا أن نغفل عما تنبّه له عبد الغفار محمد -وهو القاضي العلماني- من أن الدستور يخالف الشرعية الإسلامية مع وجود المادة الثانية فيه، وللخروج من الخلاف لماذا لا تُصاغ قاعدة تحكيم الشرعية في عبارات واضحة جامعة مانعة تمنع أي متلاعبٍ من أن يتهرّب منها أو يفسرّها بما يسمح بتعطيل الأحكام الشرعية.

لماذا لا نتفق على صيغة محددة، صيغة تنصُّ على أن الشرعية الإسلامية هي مصدر التشريع ويبطل كل ما يخالفها من مواد الدستور والقانون، وأن يكون هذا المبدأ فوق الدساتير والقوانين والأوامر الإدارية بحيث لا يمكن أن يُتلاعب به أو يُغيّر أو يحرف.

إنّ الفساد التشريعيّ ضخّم ومتراكم ونحتاج لتصفية الدستور والقوانين من كلّ ما يخالف الشرعية، وحجر الأساس وخطوة البداية في هذا الطريق تأكيد حاكمية الشرعية وجعل ذلك مبدأ لا يقبل التلاعب ولا التحوير ولا التبديل، ثم تتوالى خطوات التغيير.

وفي هذا الصدد فإنّي أشيد بالبيان الذي أصدرته هيئة علماء ليبيا في بنغازي في ذي القعدة الفائت تعليقًا على الإعلان الدستوري المؤقت، وأهيب بالأحرار المخلصين من علماء مصر أن يحذوا حذوهم في بيان الحق في مواد الدستور بصورة قاطعة لا تقبل التلاعب ولا التغلّت.

إخواني في مصر عامّة وفي الحركات الإسلامية خاصّة، إنّ تحكيم الشرعية وجعلها الحاكمة العليا التي تحكم ولا تُحكم وتأمّر ولا تُؤمر وتقود ولا تُقاد ليست قضيةً عقائديةً فقط، ولكنها بالتلازم مع ذلك أيضًا قضيةٌ إصلاحيةٌ للسياسة والمجتمع والاقتصاد، وذلك لطبيعة الإسلام الذي لا تنفصل عقيدته عن شريعته، فبدون حاكمية الشرعية العليا لن يتم أي إصلاح، وسنظل نخوض في نفس مستنقع الفساد الذي عانينا منه من قرابة قرنين، وأرجو أن لا نضعف عن تحقيق هذا الفرض الشرعي بحجة أن القوى العالمية تخالفنا ولا تسمح لنا بذلك... وأشبه تلك الأعذار التي كان حسني مبارك يعتذر بها ليمنع نفاذ وحاكمة الشرعية، وإلا

فلماذا تُرنا عليه؟!

والمَعْلَم الثاني الأساسي في التغيير الذي أودَّ الإشارة إليه بإيجاز، هو التحرُّر من التسلط الخارجي، وأذكر مثالين بارزين على هذا التحرُّر:

الأول: هو وجوب الخروج من التبعية للمنظومة السياسية العسكرية الأمنية الأمريكية الغربية، فيجب أن يتوقف الدور المصري المركزي في خطط الدفاع عن المصالح الأمريكية الغربية في منطقتنا والعالم.

يجب إيقاف كل أشكال هذا الدور الخانع من مناورات مشتركة وتسهيلات وتخزين وتموين ومشاركة في المعلومات والعمليات والتورط في حرب أمريكا على الإسلام باسم الإرهاب.

يجب أن تُطهَّر مصر من كل القواعد العسكرية الأمريكية وأن يُكشف للشعب المصري حجم تلك القواعد ودورها وعدد ونوعية القوات فيها والأنشطة التي تمارسها والاتفاقيات التي أوجدت بناءً عليها.

ويجب أن يتوقف مرور الجيوش والأسلحة والمعدات التي تقتل إخواننا في أفغانستان والعراق والتي تحتل جزيرة العرب في قناة السويس وعبر أجواء مصر، فلا يمكن أن تقبل أية حكومة شريفة نزيهة حرة أن تشارك في قتل إخوانها وتدمير بلادهم.

ويجب أن تتوقف فوراً مشاركة مصر في الجريمة التاريخية التي تشنها أمريكا في حربها على الإسلام باسم الحرب على الإرهاب.

ويجب أن تُكشف تفاصيل تلك الجريمة للشعب. كم من السجون السرية كانت ضمن هذا التعاون؟ وكم من المعتقلين؟ وما هي تفاصيلهم الشخصية والعامة؟ وكيف عُومِلوا؟ وما هو مصيرهم؟ وكم من الجلَّادين شارك في هذه الجريمة؟ وما هي أسماؤهم ووظائفهم؟ وأين هم الآن؟ بل يجب تطهير كل أجهزة الأمن من كل المجرمين الذين شاركوا يوماً في قهر الشعب والتنكيل به ولا يجب أن يستمروا سالمين آمنين من العقوبة والقصاص.

وإنِّي أدعو كل الأحرار والشرفاء في مصر أن يجمعوا كل معلومة في هذا الصدد ليصدروا قائمة سوداء

بأسماء ووظائف وأماكن جلاّدي الشعب.
بل يجب أن تتوقف فورًا حرب النظام المصري ضد
الحركات الإسلامية، وأن يُفرج فورًا عن جميع ضحايا
هذا النظام من السجن، وأن تُؤمن عودة آلاف
المطاردين من المنافي، وإلا فستستمر نفس الجرائم
بأيدي نفس المجرمين بعد أن سقط الحاكم الفاسد ولم
يسقط الحكم الفاسد.

يجب أن يتوقف ذلك فورًا، ولا يجب أن نعتذر بنفس
أعذار حسني مبارك في استمرار خدمة المصالح
الأمريكية الغربية، وإلا فلماذا تُرنا عليه؟!

المثال الثاني: هو وجوب نبذ ورفض والتبرؤ من معاهدة
السلام مع إسرائيل.

والبعض يتصور أن معاهدة السلام مع إسرائيل هي
مجرد هدنة معها، وهؤلاء -إذا أحسن الظن بهم- لم
يقرؤوا المعاهدة. المعاهدة اعتراف بشرعية الوجود
الإسرائيلي على أرض فلسطين والتسليم لهم بأن هذه
أرضهم ومن حقهم، وإنكارٌ للفريضة العينية المعلومة
من الدين بالضرورة بوجوب جهاد اليهود المحتلين
وطردهم من ديار الإسلام، وقد تعرّضت لها بشيء من
التفصيل في كتاب "فرسان تحت راية النبي صلى الله
عليه وسلم"، وفي رسالة "مصر المسلمة بين سياط
الجلّادين وعمالة الخائنين"، فالمعاهدة تؤكد على إنهاء
حالة الحرب بين مصر وإسرائيل واعتراف كل منهما
بحدود الأخرى، وتؤكد على التوقف عن أي عملٍ عدائي
أو تحريضي ولو إعلامي ضد البلد الآخر، بل ومعاقبة من
يرتكب ذلك.

والمعاهدة تؤكد على أفضليتها ونسخها لآية معاهدة
تعارض معها، والمقصود بذلك الاتفاقات التي وقعتها
مصر سابقًا ضد إسرائيل مثل معاهدة الدفاع العربي
المشترك واتفاقيات المقاطعة الاقتصادية.

إن إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل لا يتعلّق فقط
بتحرير أرض مسلمة مغتصبة بل الأمر أخطر من ذلك،
فإنه لا أمن ولا استقلال ولا سيادة لشعوب العالم
العربي طالما وُجدت إسرائيل، فإسرائيل أنشئت لتكون
قاعدة عسكرية متقدمة في قلب العالمين العربي
والإسلامي لتحمي المصالح الغربية الصليبية في

المنطقة، والمستهدفة الأولى من إسرائيل هي حركة الإحياء الإسلامي والصحوّة الإسلامية عامّة والحركة الإسلامية خاصّة والحركة الجهادية على الأخص. وإذا غفل أيُّ تيارٍ إسلاميٍّ عن ذلك فإنه يقدّم لذابحه السكّين بيده.

وقد يجادل البعض بأنَّ إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل سيُجلب علينا الدمار والخراب والحرب والقتل والتدمير، وهذه دعاوى خاطئة، فأمريكا اليوم لا تستطيع أن تخوض أية حرب جديدة بعد أن كسّر المجاهدون سيقانها وأذرعها في العراق وأفغانستان، وحركة حماس تُعلن أنها لن تعترف بإسرائيل ولم تخسِف بها أمريكا الأرض، وحتى لو سلّمنا لهؤلاء بحجّتهم -من باب التنزّل وليس من باب الإقرار- ففي إمكان أيِّ حكم صالح شريف في مصر القيام بخياراتٍ عديدة، فيمكنه أن يعلن تجميد معاهدة السلام لحين إعادة بحثها والتشاور فيها، ويمكنه إعلان أنَّ فلسطين أرضٌ مسلمة ولن نقبل باحتلال شبر منها، ويمكنه قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل أو على الأقل تجميدها وإغلاق السفارة لأجل غير مسمى، ويمكنه إعادة تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، ويمكنه إعادة تفعيل معاهدات المقاطعة الاقتصادية ضدَّ إسرائيل، ويمكنه إعلان أنَّ من حقِّ مصر أن تتصرف بما تخولُّها اتفاقية الدفاع العربي المشترك في حالة تعرض غزة لأيِّ عدوانٍ إسرائيليٍّ، ويمكنه فتح مكاتب رسمية في مصر لكلِّ الحركات المجهدة ضدَّ إسرائيل، ويمكنه رفع كلِّ حظر أو حصار ضدَّ غزة، ويمكنه إيقاف السياحة الإسرائيلية وحظر دخول الإسرائيليين لمصر والمصريين لإسرائيل. والمؤسف والمخزي أنَّ التشدّد والحصار في وجه أهلنا في غزة يقابله تساهلٌ فاجرٌ في الترحيب بالآلاف السياح الإسرائيليين الذين يدخلون لسيناء بدون تأشيرة. ويمكنه أيضًا إيقاف إمداد إسرائيل بالغاز.

ويمكنه إيقاف كلِّ أنشطة التعاون الاقتصادي والبحثي والثقافي مع إسرائيل.

ويمكنه الانسحاب من اتفاقية حظر انتشار السلاح النوويَّ لأنَّ إسرائيل لم توفّع عليها، فحكومة باكستان مثلاً -مع كلِّ عمالتها وخيانتها- ترفض أن توفّع على اتفاقية حظر إنتاج الأسلحة الذرية طالما لم توفّع عليها

الهند، فهل سنتذرع بنفس الأعدار التي كان يتذرع بها حسني مبارك للحفاظ على أمن إسرائيل؟ إذن فلماذا تُرنا عليه؟!

والمَعْلَم الثالث الأساسي في التغيير هو حل مشكلة الفقر والظلم الاجتماعي، فلا بد من تحقيق التكافل والعدالة الاجتماعيين لكل فئات وطبقات الشعب، فلا بد من إعادة النظر في الحد الأدنى من الأجور، ولا بد من إلغاء البون الهائل بين الرواتب في الحكومة والقطاع العام، ولا يُتصور أن يجمع قلة من كبار الموظفين بين العديد من الرواتب والبدلات التي تتعدى مئات الألوف من الجنيهات بينما يظل عشرات الآلاف من صغار الموظفين لا يستطيعون تحصيل ما يوفّر لهم الكفاف، ولا بد أن نضرب المثل والقُدوة بأنفسنا بالانحياز للطبقات المظلومة والمهمشة وعدم التورط مع المستغلين، ولا بد أن نتذكر أن في مصر دولة فساد متغولة ومتوحشة تباع الفاحشة والحرام تحت أغطية متعددة وتستغل فقر آلاف الشباب والشابات، وتدمر هذه الدولة سيحاربه الكثير من كبار المفسدين لأنه سيضيق على السياحة والفن والإبداع وما أشبه من هذه الخدع التي تمارس دولة الفساد أنشطتها تحتها. ولا يُعقل أن تقوم دولة نظيفة نزيهة في مصر وتقبل بأن يستمر المال الحرام في التجارة بكرامة وشرف المصريين وتحويل مصر العروبة والإسلام لفضائيات إباحية وملاهي ليلية وكازينوهات للقمار وشواطئ للعبادة. فهل سنتذرع بنفس الأعدار التي كان يتذرع بها حسني مبارك للحفاظ على دولة الفساد والمال الحرام؟ إذن فلماذا تُرنا عليه؟!

يجب أن يتذكّر كلٌّ حرٍّ شريف في مصر عامّة والحركة الإسلامية خاصة دور مصر كرائدة وقائدة للعالم العربي والإسلامي، وأن مصر ليست منطقة حرة للتجارة ولا وكيلًا لأمريكا ولا سمسارًا لإسرائيل ولا ملهى للسياحة، مصر هي قلعة الإسلام وحصن العروبة أرض الرباط والجهاد والعلم والدعوة، ولا يجب أن تتحول مصر لصورة أخرى من الحكم السعودي الفاسد المُفسد الذي يزعم دفاعه عن عقيدة التوحيد وتطبيق الشريعة بينما

هو في الحقيقة وكيلٌ لقوى الاحتلال الصليبيّ يطبق بعض الحدود على الضعفاء، ويسخر ثروات وأراضي وسواحل وأجواء المسلمين لخدمة المشروع الصليبي الصهيوني الاحتلالي، وتسرق القلة الحاكمة فيه ثروات البلاد لتفجر بها وتفسق.

يجب أن ترتفع الحركة الإسلامية فوق خلافاتها التنظيمية والعصبية الحزبية من أجل تحقيق المطالب الأساسية للأمة والتي من أهمها تحكيم الشريعة والتخلص من النفوذ الخارجي ورفع الظلم عن الطبقات الفقيرة.

لا بد أن تتحد الحركة الإسلامية حول هذه الأهداف. وإذا تفرقت الحركة الإسلامية أو رضيت بأقل من هذه الأهداف أو جمعت بين الشرين فسيتفرق الدعم الشعبي لها وسيستمر الحكم في فساد وإفساده ثم إنها - قبل وأهم من ذلك كله - ستُسأل أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمام التاريخ وأمتها عن تفریطها في إقامة هذه الفروض.

ونحن مع الحركة الإسلامية في وحدتها وتجمّعها حول هذه الأهداف، وعسى أن نلتقي قريباً بإذن الله وقد سادت الشريعة وتحررت بلادنا وعم العدل والشورى (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ).

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

